قراءة في عمل الجمعيّات النسويّة في قضايا قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ

أديلا بياضي-شلون*

إذا نظرنا إلى تاريخ العمل النسائيّ والنسويّ في السياق الفلسطينيّ منذ نكبة 1948، نرى أنّ عمل النساء الفلسطينيّات كان حاضرًا دائمًا، اتّسم بالنخبويّة، ومنذ بدايته اقتصر على الجانب الخدماتيّ ذي الطابع الدينيّ والطبقيّ. الأطر والجمعيّات النسائيّة التي عملت على تقديم الخدمات عملت من خلال الوضع القائم بحيث رسّخته وأعادت إنتاجه، ولم تعمل على إحداث تغيير مجتمعيّ حقيقيّ في واقع النساء. من هنا، برزت دائمًا إشكاليّة تحديد ما إذا كانت هذه الجمعيّات هي نسائيّة أم نسويّة.

لقد شهد عَقد التسعينيّات من القرن الماضي تزايدًا ملحوظًا في عدد المؤسّسات النسويّة الفلسطينيّة والتي بَنَتْ عملاً مُمَأسَسًا يحمل الفكر والنشاط النسويّ، ولا يقتصر على الفعل النسائيّ. بعض من هذه الجمعيّات كثّف وضاعف ترسيخ مفاهيم نسويّة في اللغة والممارسات المجتمعيّة المختلفة[1]، ممّا أدّى إلى إحداث تغيير مجتمعيّ انعكس بخروج النساء من دوائر التهميش والأبويّة والتحرّك الى الحيز العام، على نحوٍ يضمن لهنّ حقّهنّ في العيش بكرامة ودون عنف. في كتابها "الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة في مناطق 48"، تشير جنان عبده أنّ الجمعيّات القطْريّة عرّفت

[1] هذه الجمعيّات شملت: "جفرا" (1990)؛ "الفنار" (1991)؛ "نساء ضدّ العنف" (1992)؛ "السنديانة" (1993)؛ "الوفاء والأمل" (1993)؛ "السوار" (1997)؛ "الزهراء" (1997)؛ "كيان" (1998)؛ "سدرة" (1998)؛ "الثريّا" (1999)؛ "نساء وآفاق" (2000)؛ "اتّحاد معًا" (2000)؛ "الجنى" (2001)؛ "تالا" (2006)؛ "البير" (2007).

نفسها تعريفًا واضحًا بأنّها نسويّة، نحو: "كيان-تنظيم نسويّ"؛ "السوار- الحركة النسويّة العربيّة لدعم قضايا الاعتداءات الجنسيّة؛ وغيرهما... أمّا الجمعيّات المحلّيّة، فهي تعرّف نفسها على أنّها نسائيّة؛ ولربّما يشير ذلك إلى التخوّف المجتمعيّ من الفكر والتعريف النسويّيْن.[2]

الحدّ من ظاهرة قتل النساء لا زال صعبًا ومُضْنِيًا

بالرغم من نجاح المؤسّسات النسويّة في إحداث تغيير جوهريّ في عدّة مجالات حياتيّة، وبالرغم من تعدّد المما رسات والتوجّهات الفكريّة لهذه المؤسّسات، اتّفقت جميعها على ضرورة وحتميّة العمل على مناهضة العنف ضدّ النساء والذي يبلغ أوجه بقتل النساء. من المهمّ الإشارة هنا إلى أنّه، في مقابل ازدياد العمل النسويّ والحقوقيّ على الحدّ من العنف ضد النساء، تزداد -في ظلّ تزايد حالات القتل في السنوات الأخيرة- التحدّيات الماثلة أمام هذه المؤسّسات، وتزداد التساؤلات حِيال: "ماذا علينا وماذا بقي علينا أن نفعل"؟

هذه التساؤلات تنبثق من الوعي الكامل لهذه المؤسّسات، لأبويّة وذكوريّة المجتمع التي طالما غذّت وكانت السبب الرئيس في انتهاك حقوق وحرّيّات النساء. إنّ ما يصعّب على عمل هذه المؤسّسات في كثير من الأحيان هو تذويت النساء لهذا القمع وممارسته بحقّ ذاتهنّ وبحقّ إناث ونساء في بيئتهنّ ومجتمعهنّ. أبويّة المجتمع وذكوريّة نسائه أصبح نضال المؤسّسات النسويّة أجمع لكنّه ليس الوحيد، بل يمكننا أن نضيف إليه الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسّسات في نضالها اليوميّ أمام مؤسّسات الدولة. لقد أثبتت الشرطة والنيابة في الكثير من حالات قتل النساء تقاعسًا وتخاذلاً أدّى إلى مقتل المرأة بعد أن كانت مُعنَّفة ومهدَّدة بالقتل. إذًا، المؤسّسات النسويّة تقوم بنضال مستمرّ

2 عبده، ج. (2010). الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة في مناطق *48*. مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة، برنامج الدراسات النسويّة.

يجابِه مؤسّسات المجتمع البطريركيّة ومؤسّسات الدولة البيروقراطيّة والتي لا تضع المجتمع الفلسطينيّ عامّة ونساءه خاصّة ضمن سلّم أولويّاتها. المرأة في هاتين البنيتين تجري مَوْضَعَتها في أسفل السلّم. السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كون المؤسّسات النسويّة الفلسطينيّة في الداخل تشغلها نساءَ يجعل من عملها أصعب بكثير من أيّ مؤسّسة حقوقيّة أخرى؟ تاريخيًا، في نهاية سنوات السبعين عملت بعض النساء في منطقة الرملة واللدّ على التظاهر ضدّ قتل النساء بعد حالات القتل الأولى في هذه المنطقة. لم يكن منظَّمًا هذا العمل، ولم يوثّق تاريخيًا، بل سُرِدَ شفويًا. بَيْدَ أنّ الكثير من الجمعيّات (من بينها -على سبيل المثال لا الحصر-: "الفنار"؛ "البديل"؛ "السوار"؛ "نساء ضد العنف"؛ "معًا"؛ "نعم") عملت جاهدة منذ قيامها على منع ممارسات العنف ضدّ النساء وقتلهنّ جسديًا وروحانيًا. في ظلّ تزايد حالات القتل للنساء ، تشكّل في العام 2010 ائتلاف لعدّة مؤسّسات ناشطة وحقوقيّة لمناهضة قتل النساء، بهدف التكاتف وتشكيل قوّة أكبر تناهض قتل النساء.[3]

من أهمّ إنجازات عمل الجمعيّات النسويّة في العامين 2010-2011 منعُ الشرطة والنيابة وسلطات الدولة من استخدام المصطلح "شرف العائلة" الذي كان يُستعمل بعد كلّ حالة قتل، في محاوَلة من هذه السلطات أن تعزو ظاهرة قتل النساء إلى مركّبات "ثقافيّة" مجتمعيّة خاصّة بالمجتمع الفلسطينيّ في البلاد. وجاء الخطاب النسويّ ليؤكّد أنّ قضيّة قتل النساء هي جريمة، وأنّ النساء لا يُقتلن إلاّ لأنّهنّ نساء، وأنّ التستّر عليها هو مخالفة أخلاقيّة ومجتمعيّة. علاوة على ذلك، تمكن

---

[3] يضمّ الائتلاف اليوم كلاً من المنظّمات الآتي ذكرها في ما يلي: السوار – الحركة النسويّة العربيّة لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسيّة؛ اتّحاد المرأة التقدمي؛ انتماء وعطاء -الطيرة؛ إعلام - مركز إعلامي للمجتمع العربيّ الفلسطيني في إسرائيل؛ المنتدى العربيّ للجنسانيّة؛ الزهراء لرفع مكانة المرأة؛ المنتدى النسويّ الفلسطيني؛ أصوات - نساء فلسطينيات مثليات؛ بلدنا –جمعيّة الشباب العرب؛ حركة النساء الديمقراطيات؛ مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة؛ جمعيّة نساء ضدّ العنف؛ كيان – تنظيم نسويّ؛ معًا – اتّحاد الجمعيّات النسائيّة العربيّة في النقب؛ مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل؛ مركز الطفولة - مركز نسائيّ متعدّد الأهداف؛ نعم - نساء عربيات في المركز.

الإشارة إلى أنّ تكثيف العمل على قضايا قتل النساء من قِبل الجمعيّات النسويّة شجّع بعضًا من عائلات الضحايا المغدورات -ولا سيّما النساء فيها- على كسر حاجز الصمت وتقديم شكاوى، والشهادة في المحاكم ضدّ الجاني.[4] في المقابل، ثمّة تحدّيات عديدة تواجه العمل النسويّ في سبيل الحدّ من هذه الظاهرة، تتمثّل في قلّة التمويل، وفي محدوديّة تجاوب المجتمع مع نداءات هذه الجمعيّات لدعمها بالضغط على السلطات الرسميّة والمجتمعيّة لفرض القانون وضمان الحياة بأمان للنساء المهدَّدات بالقتل. إنّ النضال لاجتثاث الظاهرة لا زال طويلاً وصعبًا ما دام العنف هو لغة القوّة فوق لغة الحقّ، وما دامت الفجوة قائمة بين التصريح المعلن والعمل في الواقع في المؤسّسات المجتمعيّة والدينيّة والحزبيّة وغيرها. تكثر الأقنعة رغم رؤية الحقيقة. ولكن كفانا تستّرًا؛ فحتّى لو حاولنا دفن الحقيقة في قعر عميق ومظلم، هي هناك... موجودة ما دمنا موجودات وموجودين.

* **أديلا بياضي- شلون**، هي منظّمة جماهيريّة، كيان- تنظيم نسويّ، حيفا.

[4] مثلما حدث في عائلة "أبو غانم" بعد مقتل "حمدة أبو غانم" سنة 2007، قرّرت بعض النساء أن يكسرن حاجز الصمت فقمن بالإدلاء بشهاداتهنّ (بمن فيهنّ أمّها) أنّ أخاها "كامل" هو القاتل. فضلاً عن هذا، قامت إحدى قريباتها بالشهادة خلال التحقيق، وعلى الرغم من وعود الشرطة لها بتوفير الحماية لها فإنّها اختفت، وكان الظنّ الأكبر أنّها هي كذلك قُتلت. على الرغم من هذه الشهادات، قامت المحكمة بالحكم عليه بالسّجن 16 عامًا على أنّه شريك في القتل لا قاتل. وهكذا قُتلت حمدة مرتين. انظر/ي الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/705/191.html